

العنوان

الربوت والجنسية الامارتية :دراسة مقارنة

مقرر دراسات نقدية3(التكلفة الثالث)

Prepared by Ahmed Alshakhs



اهداف المحاضرة

محاضرة

01

تهدف المحاضرة الى تقييم البحث من خلال النقاط التالية:-

- ☐ مقدمة
- ☐ المنهجية المستخدمة
- ☐ الاساليب والادوات الاحصائية المستخدمة
- ☐ مدى توافق المنهجية مع الادوات المستخدمة
- ☐ هل المنهجية المستخدمة تخدم اهداف البحث

مقدمة الدراسة

Chapter 01

للدكتور محمد فضل بن هذه السويدي واحدة من القضايا القانونية الحديثة والمثيرة للجدل في عصر الذكاء الاصطناعي هل من الممكن اعتبار الروبوت كيان قانوني مؤهلاً لاكتساب الجنسية في دولة الإمارات العربية المتحدة. تهدف الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني المنظم لمفهوم الجنسية في التشريع الإماراتي ومقارنته بالتوجهات الأوروبية والدولية التي بدأت تتناول فكرة "الشخصية الإلكترونية" للروبوتات الذكية.

الدراسة تحدثت عن رؤية جديدة تربط بين التطور التقني والهوية القانونية من خلال محاولة استشراف مستقبل العلاقة بين الإنسان الآلة في النظام القانوني الإماراتي واقتراح مداخل فكرية لتحديث التشريعات بما يواكب التحولات التي فرضها الذكاء الاصطناعي

المنهجية المستخدمة

Chapter
01

□ اعتمد الباحث المنهج التحليلي المقارن بوصفه النموذج الرئيس للدراسة القانونية. يقول الباحث صراحة إن منهجه يقوم على تحليل النصوص القانونية المتعلقة بالجنسية في التشريع الإماراتي، ومقارنتها مع القوانين الأوروبية، نظرا لغياب نصوص قانونية صريحة حول "جنسية الروبوت"

اضافة الى ذلك استخدم:

- المنهج التحليلي: استخدم لتحليل المفاهيم القانونية مثل الشخصية القانونية للروبوت، والمسؤولية المدنية والجنائية
- المنهج المقارن: استخدم لمقارنة موقف دولة الإمارات من الروبوتات مع الاتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا، وهو ما عزز الجانب المقارن في البحث.
- ❖ اختيار المنهج التحليلي المقارن مناسب جدًا لطبيعة الموضوع لأنه يعتمد على دراسة الظاهرة القانونية من خلال النصوص والتشريعات وليس البيانات الميدانية

الاساليب الاحصائية المستخدمة

Chapter
01

الدراسة لا تحتوي على أساليب إحصائية كمية لأنها ليست دراسة ميدانية أو تطبيقية بل دراسة قانونية نظرية لذلك استخدم الباحث أساليب تحليلية تؤدي وظيفة القياس والتحليل في الدراسات القانونية التحليل المقارن من خلال مقارنة القوانين الإماراتية بالقوانين الأوروبية والدولية المتعلقة بالروبوتات، مثل التوجيهات الصادرة عن البرلمان الأوروبي حول الذكاء الاصطناعي. كما استخدم التحليل المنطقي القانوني لاستنتاج مدى إمكانية اعتبار الروبوت شخصية قانونية مؤهلة لاكتساب الجنسية. إضافةً إلى ذلك، لجأ إلى المنهج الاستنباطي والاستدلالي لاستخلاص النتائج القانونية من القواعد العامة وتطبيقها على الظواهر المستحدثة مثل "جنسية الروبوت". وبهذه الأساليب النوعية، استطاع الباحث أن يحقق دقة منهجية تقابل من حيث القيمة العلمية الدقة الإحصائية في البحوث الكمية، حيث استخدم التحليل المقارن والمنطقي كأدوات لقياس مدى اتساق التشريعات الإماراتية مع التطورات القانونية العالمية في ميدان الذكاء الاصطناعي. لذلك يمكن القول إن الأساليب التحليلية التي استخدمها الباحث قامت مقام الأدوات الإحصائية، وحققت الغرض العلمي نفسه في تحليل العلاقات القانونية واستنباط النتائج وفق منهج علمي منظم ودقيق.

تأكيد الأدلة من داخل البحث

Chapter
01

رد في البحث أن "الروبوت يؤدي أفعالاً تنشأ عنها آثار قانونية، وهو ما يوجب البحث في مدى المسؤولية التي يمكن أن يتحملها وفق القواعد العامة"، وتظهر هنا الدلالة على التحليل القانوني قام الباحث بتحليل العلاقة بين الفعل والنتيجة بما يتطابق مع للمنطق القانوني

كما ذكر أيضاً أنه "لا يوجد نص يمنح الروبوت شخصية قانونية، إلا أنه يمكن استنباط بعض الأحكام من المبادئ العامة في القانون المدني الإماراتي المتعلقة بالأهلية والمسؤولية"، وهنا يتضح أن الباحث اعتمد منهج الاستنباط اذ انتقل من القاعدة العامة المتعلقة بالأهلية والمسؤولية في القانون، إلى تطبيق خاص يتعلق بالروبوت.

وعليه، فمع عدم وجود نص صريح ينظم هذه المسائل، استخدم الباحث المنهج المنطقي القانوني في ربط الفعل بالنتيجة، والمنهج الاستنباطي لاستخلاص الحكم القانوني من المبادئ العامة إلى الحالة الخاصة، ولدعم ذلك قارنه مع التشريعات الأجنبية والعربية التي تناولت موضوع الروبوت والمسؤولية القانونية عنه

مدى توافق المنهجية مع الأدوات المستخدمة



Chapter 01

هناك ترابط واتساق واضح بين المنهج التحليلي المقارن والأدوات النوعية التي استخدمها الباحث لتحقيق أهداف الدراسة، والمتمثلة في بحث امكانية منح الروبوت صفة او شخصية قانونية وفقا للتشريعات وعند تقييم نموذج الدراسة، يتبين أن الفرضية تنسجم مع منهج المقارنة والتحليل القانوني، حيث تناول الباحث جوانب المسؤولية المدنية والتشريعية المتصلة بالموضوع، كما استعان بـ مراجع عربية وأوروبية لتعزيز موثوقية الدراسة ودعم نتائجها



Chapter 01

كل هدف من الأهداف الجزئية (تحليل المفهوم القانوني – مقارنة التشريعات – تقييم الموقف الإماراتي) وجد ما يقابله في المنهج المستخدم لذلك ف المنهجية المتبعة والأهداف البحثية التي سعى إليها الباحث تمحورت حول تحليل الإطار القانوني لامكانية منح الروبوت صفة قانونية أو جنسية في دولة الإمارات، ومقارنة ذلك بالتوجهات الأوروبية والدولية في هذا المجال ولتحقيق هذه الأهداف، اختار الباحث المنهج التحليلي المقارن فالمنهج التحليلي ساعد الباحث من تفكيك النصوص القانونية الاماراتية ذات الصلة بمفاهيم الاهلية والمسؤولية القانونية وتحليلها لاستكشاف مدى قابليتها للتطبيق على الروبوت

- Al-Suwaidi, M. F. B. H. (2023). *The Robot and Emirati Citizenship: A Comparative Study*. *Al-Qanoun Journal for Legal Studies and Research*, (Issue 60), 608–640.
ISSN 2537-0758. Dubai Police Academy, College of Law



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

